

نجاتي: نطالب البنك المركزي بتفعيل قواعد قانونية يلتزم بها المقرض

Metropolitan
Credit & Consulting

قبل إرسال القائمة السلبية لـ (I-Score)

ومن هذه القواعد وأبسطها أنه لا يصح أن يوضع المقرض في القوائم السلبية لـ I-Score، مثلاً إذا لم يرسل له المقرض فاتورة المطالبة بالسداد الشهرية قبل موعد السداد ١٥ يوماً على الأقل ولا نخفى سرا أن هذا يحدث لنا جميعاً في حالات كثيرة، نظراً للضغط الكبير على المقرضين، وأهمهم البنوك مصدره البطاقات الائتمانية وعدم وجود فريق العمل الكافي لهذا الدور، إذ لا يكفي أياً أن توضع القائمة السلبية في الملف الائتماني دون أي معايير للتحقق من صحتها - فقط مجرد أن للمقرض الحق في التقدم بشكوى إلى I-Score لإزالته بعد ذلك، إذا لم تكن صحيحة.

وأشار نجاتي إلى أن العديد من المقرضين مسجلون بالقوائم السلبية مع أن لديهم فواتير سداد بصورة منتظمة، وهذا ما يتطلب وبشدة ضرورة إصدار قواعد تنظيمية للتحقق من صحة المعلومة قبل إدراجها بالقوائم السلبية بالملف الائتماني للمقرض، وليس بعد ذلك حتى لا يكون ذلك سبباً في ضياع فرص تمويلية للمقرضين بدون أدنى سبب أو تقصير منهم، إذ لا يجب الاستخفاف بالقدرة الائتمانية للمقرض، فقد يؤدي ذلك إلى ما لا يحمد عقباه، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أضاف أنه يسهل وضع معايير للتحقق من صحة المعلومات قبل إدراجها، كما هو جارٍ بالولايات المتحدة، على أنه لا تقبل I-Score إدراج أي معلومات كقوائم سلبية، إلا بعد اجتياز المعلومة المقدمة من المقرض تلك المعايير البسيطة.

وطالب الاستشاري خالد نجاتي البنك المركزي بسرعة إصدار مثل هذه القواعد التنظيمية لضمان قيام I-Score بعملها على أكمل وجه، مما سيضفي مصداقية وفعالية أكبر لشركات الاستعلام الائتماني، وبالتأكيد سيرفع من تقييم الشركة من قبل الهيئات الدولية المختصة.

وعلى هذا، فنحن في «متروبيوتان» نرفع شعار أن للدائنين حقوقاً، وكذلك للمدينين - وهذا سيكون عنوان مقالنا يوم الأحد المقبل بإذن الله.

تزيد من المعلومات: ٢٥٨٦٦٠٣٣



خالد نجاتي

طالب الاستشاري خالد نجاتي - رئيس مجلس إدارة متروبيوتان للاستشارات الائتمانية - البنك المركزي، بوضع قواعد قانونية يلتزم بها المقرضون، كالبنوك وشركات التأجير التمويلي وغيرهم قبل إرسال القوائم السلبية إلى شركة الاستعلام الائتماني الوحيدة بمصر حتى الآن، وهي الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score. وذلك لضمان صحة المعلومات المقدمة منهم والتي لها كل التأثير سواء بالإيجاب أو السلب على الحياة الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف نجاتي أنه لا أحد ينكر الدور الذي تقوم به الشركة المصرية للاستعلام الائتماني في مصر والتطور السريع الذي حدث في خدماتها مؤخراً في ظل قوائم المعلومات DataBase الضعيفة التي حصلت عليها من البنوك، ولكن بما أننا طبقنا النظام الائتماني الأمريكي في مصر، فيجب أن نجتهد في تطبيقه كاملاً، وليس منقوصاً حتى تقوم I-Score بأهدافها المنوطة إليها كاملة وأهمها وأخطرها تقديم معلومات صحيحة عن المقرضين للمستعملين.

وأشار نجاتي إلى أنه طبقاً للنظام المتبع بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي نطبقه في مصر، ومن واقع خبرتي كاستشاري ائتماني هناك لسنوات طويلة، وضعت

الحكومة الأمريكية قواعد لضبط عملية تسجيل المقرض قائمة سلبية في الملف الائتماني للمقرض، لضمان صحة هذه المعلومات وإذا تجاهل المقرض إحدى تلك القواعد أو الخطوات، فإن هذه المعلومة تخرج من نطاق معنى (معلومة صحيحة)، وبالتالي تلغى من الملف الائتماني للمقرض، ويكون هو المستفيد من هذا الإهمال أو الخطأ الذي قام به المقرض وهذا يتفق تماماً مع دستورنا المصري والقاعدة القانونية المعلومة للجميع، بأن الشك يفسر لصالح المتهم.

وهذا المبدأ أيضاً مطبق في القانون المصري الجنائي، على حد علمي المتواضع، أن المتهم يستفيد من الخطأ في الإجراءات الجنائية، كإجراءات الضبط وخلافه، والذي قد يصل إلى حد الحكم بالبراءة، فإذا كان الدستور المصري يقر هذا المبدأ، فكيف لا يقره نظام الملف الائتماني وتبادل المعلومات المتبع في مصر على غرار النظام الأمريكي الذي وضع قانوناً كاملاً لهذه القواعد ويعرف بـ FCRA (Fair Credit Reporting Act)؟